ما بعد اخر السطر لقرب الكتابة من طرف الورق او ضيقه
بالتجليد بان يكون المسقط في الصفحة اليمنى فلا بأس حينئذ
بالتخريج الجهة اليمنى وقد رأيت ذلك في خط كثير واحد من
اهل العلم انتهى وليكتبه الى الساقط صاعدا الى اعلاه الورق
من اي جهة كان لاحتمال حدوث سقط اخر فيكتب الى اسفل
فان زاد اللحق على سطر ابتدأ سطوره من اعلى الى اسفل
فان كان التخريج في يمين الورقة انتهت الكتابة الى باطنها وان
كان في جهة اليسار فالى ظهرها ينتهي الكتابة اذا اولم يفعل
ذلك لاتيقل الى موضع اخر بكلمة تخرج واتصال ثم يكتب
وانها اللحق بعد صح فقط وقيل يكتب مع صح رجع قيل
يكتب الكلمة المتصلة به داخل الكتب ليدل على ان الكتب
الكلام انتظم وليس بمرضي لانه تطويل يوهم لانه قد يجيء في
الكلام ما هو مكرر مرتين وثلاث المعنى صحيح فاذا كررنا الحرف
لم نأمن ان يوافق ما يتكرر حقيقة او يشكل امره فيوجب
ارتيابا وزيادة اشكال قال عياض وبعضهم يكتب انتهى اللحق
قال والصواب صح هذا كله في التخريج المتساقط واما الحواشي
المكتوبة من غير اصل كشرح وبيان غلط او اختلاف رواية
او نسخة ونحوه فقال القاضي عياض الاولى انه لا يخرج
له خط لانه يدخل اللبس ويحسب من الاصل بل يجعل على
الحروف ضبة او نحوها يدل عليه قال ابن الصلاح والمختار
استحباب التخريج كذلك ايضا ولكن من علي وسط الكلمة
المخرج لاجلها لابين الكلمتين وبذلك يفارق التخريج للساقط
السادس شان المتشابهين من الحروف التصحيح والتضبيب
والتمريض مبالغة في العناية بضبط الكتاب فالتصحيح كتابة
صح على كلام صح رواية ومعنى وهو عرضة للشك فيه او
الخلاف فيكتب ذلك ليعرف العالم يفعل عنه وانه قد ضبط
وصح على ذلك الوجه والتضبيب وسيأتي والتمريض ان

يرد على الكلمة ما نصه اولها كالصاد هكذا صاد وفرق بين الصحيح
والسقيم حيث كتب على الاول حرف كامل لتمامه وعلى الثاني
حرف ناقص ليدل نقص الحرف على اختلال الكلمة ويسمى ذلك
ضبة لكون الحرف مقفلا بها لا يتجه لقراءة كضبة الباب
مقفلا بها نقله ابن الصلاح عن ابن القاسم الاقليلي اللغوي فلا
يلتفت الى التضبيب بالمجرودة وعليه ليلا يظن ضربا وانما يعمد
هذا التضبيب على ثابت نقلا فاسد لفظا او معنى او خطا
من الجهة العربية او غيرها او مصحف او ناقص فيشار
بذلك الى الخلل الحاصل وان الرواية ثابتة به لاحتمال ان
يأتي من يظهر له فيه وجه صحيح من الناقص الذي يصيب عليه
موضع الارسال او الانقطاع في الاسناد ومما اختص بعضهم
علامة التصحيح فيكتبها هكذا فاشبهة الضبة وهو جد من
بعض الاصول القديمة في الاسناد والجامع جماعة
من الرواة في طبقه معطوفا بعضهم على بعض علامة تشبه
الضبة فيما بين اسمايهم فيتوهم من لا خبرة له انها ضبة وليست
ضبة وكانها علامة الضال بينهم اثبت تاكيد اللعطف
حوفا من ان يجعل عن مكان الواو السابقة اذا وقع في
الكتب ما ليس منه نهي عنه اما لضربه عليه او لحكه
او المحو بان يكون الكتابة في لوح او ورق او ورق صقيل
جدا في حال ضرواه المكتوب وقد روي عن سحنون انه كان
ربما كتب الشيء ثم لعقه او غيره واولاها الضرب فقد قال
الرامهرمزي قال اصحابنا الحك تهمة وقال غيره اما الشيوخ
يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء لان ما يبشر
منه ربما يقع في رواية اخرى وقد يسمع الكتاب من اخرى على شيخ
اخر فيكون ما بقي من رواية هذا اصحها في رواية الاخر فيحتاج
الى الحاقه بعده ان بشر بخلاف ما اذا اخطأ عليه واوقفه رواية
الاول وضع عند الاخر التي بعلامة الاخر عليه بصحته ثم في

والمختار